

الإستييطان على ضوء القانون الدولي العام دراسة تطبيقية على القرار رقم(2334) بمنع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية

اعداد الطالب

طارق ماجد الطيبي

اشراف الدكتورة

سارة محمود العراسي

الملخص

تتناول هذه الدراسة احد اهم القضايا الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط لا بل في العالم اجمع، وهو الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي، ويشكل أساس هذا الصراع الأرض الفلسطينية التي سيطر عليها المحتل الإسرائيلي بالقوة وطرد سكانها وأهلها، ثم قام باستيطان هذه الأرض من اجل السيطرة على باقي فلسطين التاريخية وللحيلولة دون قيام دولة فلسطينية، وبناءً على كل ذلك فقد هدفت هذه الدراسة الى البحث في الاستيطان الإسرائيلي وبيان اشكاله المختلفة واثاره من جميع النواحي، وسأتناول في هذه الرسالة مراحل الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية، وسنسلط الضوء في هذه الدراسة على وضع الاستيطان في القانون الدولي، مع التركيز على القرار 2334 الصادر من مجلس الامن، والذي ينص على وقف الاستيطان الاسرائيلي وعدم شرعيته، وسوف اقسم البحث على الشكل التالي:

الفصل الأول: سأتناول في هذه الفصل ماهية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية من خلال التعمق في مفهوم الاستيطان الاسرائيلي واشكال هذا الاستيطان اذ تتنوع اشكال الاستيطان بتنوع الدوافع له، وسأناقش آثار الاستيطان من كافة الجوانب، سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتجارية وغيرها

من الآثار، بالإضافة الى ذلك سأوضح مراحل الاستيطان اليهودي في فلسطين منذ بدايته قبل نشوء دولة إسرائيل حتى وقتنا الحالي.

الفصل الثاني: سأعالج قضية المستوطنات الإسرائيلية من الناحية القانونية، بداية من الوضع القانوني للضفة الغربية ولحق السيادة عليه وإقامة كيانه عليه، و الرد على المزاعم الإسرائيلية التي تدعي السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وترفض أي سيادة فلسطينية على الضفة الغربية، ومن ثم سنتطرق الى الاستيطان الإسرائيلي وقواعد الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، وسنبين ايضا في هذا الفصل موقف الأمم المتحدة وبالتحديد موقف مجلس الامن والجمعية العامة من الاستيطان الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري الذي بنته إسرائيل في الاراضي الفلسطينية، وفي نهاية الفصل تناولنا الموقف الدولي وتحديدًا الموقف العربي متمثلاً بجامعة الدول العربية والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث: يركز الباحث في هذا الفصل على قرار مجلس الامن رقم 2334 الصادر بتاريخ 2016\12\23 وما يحمل هذا القرار من تطورات قانونية يفرضها على ارض الواقع، ويمكن ان نلخصها في آثار هذا القرار على إسرائيل والتي تكمن في اثار غير مباشرة، كون القرار صدر بناءً على الفصل السادس ولم يصدر بناءً على الفصل السابع الذي يُمكن الأمم المتحدة من استخدام تدابير عملية لفرض القرار على الدولة المخالفة، اما ما يمكن ان يكسبه الفلسطينيون من هذا القرار، فإن هناك مواضيع قانونية ينص عليها القرار لأول مرة ويعترف ويؤكد من خلالها على هذه المواضيع، منها اعتراف مجلس الامن بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وذكر كلمة مستوطنين بدل إسرائيليين، بالإضافة الى دعوته الى التمييز بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة، ورغم ان هذا القرار لا يحمل أي تدابير عملية لالزاميته، إلا ان هذا القرار يمكن البناء عليه وترجمته على ارض الواقع، وتحويله الى أداة ضغط يخدم القضية الفلسطينية في عدة اتجاهات مثل تشجيع حملة المقاطعة العالمية (BDS) وغيرها من حملات المقاطعة، وتقديم طلبات امام محكمة الجنايات الدولية، وزيادة العزلة الدولية لإسرائيل، ودحض المزاعم الإسرائيلية والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان، وسأتناول في هذا الفصل أيضا تأثير القرار على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي توقفت بسبب استمرار الاستيطان الإسرائيلي، وهذا القرار سيزيد من تمسك الفلسطينيين بعدم الرجوع للمفاوضات إلا بعد تجميد إسرائيل لانشطتها الاستيطانية، وسأتطرق في نهاية الفصل الى مستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في حال عدم تطبيق والتزام إسرائيل بالقرار، حيث ان العلاقة ستتأزم بسبب تعنت الحكومة

الإسرائيلية في مواصلة تنفيذ مشاريعها الاستيطانية ومن جانب آخر صعود الحزب الجمهوري بقيادة ترامب الى البيت الأبيض، والذي اعلن مراراً وتكراراً على دعمه لإسرائيل وان الاستيطان ليس عقبه امام السلام.